الباب الأول

العولمة : البدايات والتطورات

الفصل الأول : الدولة القديمة والحديثة والأمة

الفصل الثاني : ثنائية العولمة والهيمنة

الفصل الثالث : المجتمع بين سندان الدولة الوطنية ومطارق العولمة

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول
الدولة القديمة والدولة الحديثة والأمة

obeikandl.com

obeikandl.com

- **تعددت تعريفات الدولة بمفهوميها القديم والمعاصر عند المفكرين والفلاسفة وعلماء السياسة واستقرت على أن هناك بعض المقولات التي تكشف جوهر التعريف العام لها ومنه : *إن الدولة هي نتاج استعصاء التناقضات الطبقية ؟ فهل هذا صحيح" ؟***

وقد تناول الفلاسفة والمفكرون مفهوم الدولة ومكوناتها كل من زاويته الخاصة، فقال إنجلز في تحليله التاريخي أن " الدولة ليست بحال قوة مفروضة على المجتمع من خارجه، والدولة ليست كذلك " واقع الفكرة الأخلاقية " ولا " صورة وواقع العقل " كما يدعي هيجل، فالدولة هي نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره؛ الدولة هي إفصاح عن واقع أن هذا المجتمع قد تورط في تناقض مع ذاته لا يمكنه حله..لهذا اقتضى الأمر قوة تقف في الظاهر فوق المجتمع، قوة تلطف الاصطدام وتبقيه ضمن حدود النظام"([22]).

[22] - لينين، الدولة والثورة- ترجمة سلامه كيلة ص 19

وإذا تساءلنا : هل كل مجتمع منظم يعد دولة ؟ نجد رد جورج بوردو مباشرا " ليس كل مجتمع سياسي منظم دولة "([23])، ورغم أن ظاهرة السلطة تعتبر ظاهرة عالمية، إلا أن هناك أشكالا كثيرة من السلطة لاتمت للدولة بصلة، فقد يكون المجتمع المنظم نتيجة للإكراه، ولكنه في هذه الحالة مجرد تجمع بشري، وذلك لأن الدولة لها سمات لانجدها في غيرها، من حيث تجذرها في الجماعة، ووضوح غاياتها الاجتماعية التي تحررها من عسف الإرادات الفردية، كما أن ممارسات الدولة للسلطة تخضع للقوانين والقواعد التي تحد من خطر تغول بعض مكوناتها علي بعض، فإذا لم تخضع الدولة في ممارسة سلطاتها للقواعد والقوانين المنظمة لها تحولت إلى كيان آخر غير الدولة([24]).

ويذهب كثير من الفلاسفة والمفكرين إلى أن نشأة الدولة في العصور القديمة تختلف عن نشأة الدولة بمفهومها الحديث (الدولة المدنية)، فالدولة التي نشأت على ضفاف الأنهار مثل مصر والعراق والصين والهند كانت نتيجة ظروف تاريخية وجغرافية وبشرية في مرحلة تطور معينة، وتوفر لها من عناصر

---

[23] جورج بوردو، الدولة ص 17

[24] ينظر : جورج بوردو، الدولة ص 17

التماسك ما جعلها حقيقة واقعة، ولم تنشأ الدولة نتيجة استعصاء التناقضات الطبقية وحدها، ولم تكن بعيدة كل البعد عن الإكراه والعسف، كما أنها لم تمارس سلطاتها المطلقة خارج القواعد والقوانين المنظمة لسيرورتها.

ومع تطور الأطر القانونية للدول البدائية من طور إلى آخر، دخلت عناصر دينية وأخلاقية وحقوقية في تأسيس مفهوم جديد للدولة المدنية الحديثة.

ويدعي أحد الباحثين المعاصرين([25]) أن تحديد نشأة الدولة في مصر أصعب بكثير من تاريخ نشأة الدولة في البلاد العربية الأخري التي ارتبطت فيها نشأة الدولة بتاريخ استعمار تلك البلاد في المشرق والمغرب من قبل القوي الأوربية الكبرى، حيث تعتبر مصر حالة فريدة من نوعها، وهو ما نتفق معه إلى حد بعيد.

وبالتالي فإن " تاريخ الدولة في مصر هو معكوس تاريخ الدولة في أوروبا تقريبا"([26]). وذلك لأن السلطة المركزية والبيروقراطية فرضت بصمتها أولا علي تشكيل الدولة لأسباب جغرافية / سياسية، ولم تبن رموز الدولة القانونية الحديثة ومنظماتها مثل :

---

[25] ينظر : نزيه نصيف الأيوبي، الدولة المركزية في مصر ص 12

[26] المرجع السابق ص 13

المجالس والوزارات ونظم التعليم والصحة والتجنيد وغيرها إلا في القرن التاسع عشر علي يد محمد علي باشا، ثم ارتبطت الدولة بالأفكار القانونية الخاصة بالسيادة وإخضاع المؤسسات الوسيطة، واستبدال الهوية الدينية والعرقية بالمواطنة، وفي مرحلة لاحقة حاولت الرأسمالية المصرية– التي عكست تناقضاتها وصراعاتها بين الرأسمالية الحرة وارأسمالية الإنتاجية، ورأسمالية الرفاهية– فيما بعد بناء نظام رأسمالي صناعي في مصر، من خلال تحويل العمل إلى سلعة، بالاعتماد علي التعامل النقدي والفردية، ولكنها فشلت بسبب عدم قدرتها علي حسم الصراع بين مكوناتها، وهذا يعني وفق رؤية " نزيه نصيف" أن الدولة المصرية بمفهوم " الاقتصاد السياسي" أو القانوني لم تزل في طور التكوين، ولا تمثل الحقب الثلاث التي مرت بها بداية من الحقبة الليبرالية إلى الحقبة الاشتراكية (الناصرية) إلى عصر الانفتاح، سوى مراحل تطور لم تكتمل، فقد تنازعتها قيم وقوي مختلفة خلال دورتها الحياتية.

إذا كانت الدولة في النمط الشرقي تقوم بخلق طبقتها، فإن الطبقة في النظام الرأسمالي هي التي تقوم بصياغة الدولة وفق تصوراتها، حيث تقدم ظهور الرأسمالية علي عناصر الدولة

الأخري في البداية، ثم أنشئت أجهزتها بعد ذلك، وجاء تدعيم المركزية ثالثا وأخيرا، ولأن التحولات الرأسمالية التي تمت في مصر وضعت علي أساس النمط الشرقي " البيروقراطي"([27])، فإن الدولة المصرية الحديثة ما زالت تحمل بعض المعالم الشرقية وبعض معالم الاشتراكية والرأسمالية متأثرة في ذلك بالتطورات الدولية، وهو مأزق يعترف به المفكرون والمثقفون الغربيون والمصريون.

هذا، وقد لاحظ " ماكس فيبر" أن الأقطار ذات التطور المبكر للبيروقراطية مثل مصر والهند والصين قامت فيها عملية بناء البيروقراطية علي تنظيم الري، حيث تتمثل قوة نظام الإدارة الزراعي عند " كارل فيتفوجل" علي الارتباط الوثيق بالرقابة التي تفرضها الحكومة علي رعاياها([28]).

ويخلص " كارل فيتفوجل" إلى أن صورة نظام السلطة في مصر هو نظام يفتقر إلى وجود مراكز مستقلة للمؤسسية والمراجعة المجتمعية، حيث تتصف الحكومات بصفتين تلازمانها وهما :

---

[27] البيروقراطية هي الحكم من خلال المكاتب.

[28] ينظر : نزيه نصيف الأيوبي، الدولة المركزية في مصر ص 17

الأتوقراطية([29]) والحكم المطلق، إذ يكون الفرد موضوعا للخوف الشامل والخضوع الكامل، أما البنيان الطبقي فيكون ذو طابع مميز، والطبقة الحاكمة فيه طبقة بيروقراطية احتكارية([30]).

هذه الصورة المختزلة زمنيا– رغم تحفظنا على بعض ملامحها– بتضاريسها وتنوعها تعطي نموذجا موضوعيا لنمط الدولة المصرية وتأثر نظم الحكم والمجتمع فيها، بالعوامل التي امتدت من جذورها الأولي إلى بنية الدولة المصرية المعاصرة رغم التغيرات التي طرأت علي بنية أنماط الحكم الحديثة، وهذه الأنماط العتيقة من السلطة لا تتطور ولا تسعي للتطور من تلقاء نفسها إلى النمط القانوني الرشيد.

أما الأمة فهي كيان مجرد له وجود سياسي وقانوني مستقل يجمع بين مكوناته الرئيسة عنصرا عقائديا أو أكثر، وربما يجمعه المكان أو الدين أو اللغة الواحدة أو لغات متفرقة، وبهذا المعني تطلق الأمة على أتباع كل نبي، لأنها تتجاوز مفهوم الزمن لكونها تشمل المواطنين الحاليين والسابقين والأجيال اللاحقة التي

---

[29] هي شكل من أشكال الحكم تعني أن تكون السلطة السياسية بيد فرد واحد من طبقة النبلاء أو العسكريين أو الزعماء الدينيين"،

[30] Wittfogel, Oriental Despotism: A Comprative Study of Total Power p 4 ff

لم تولد بعد، ومن ثم فالأمة إطار قانوني ممتد يضمن ثبات المصالح المشتركة لمجموعة من المؤمنين بدين أو عقيدة ما، ويفضل كثير من الأصوليين العرب تنظيم الأمة على تنظيم الدولة الحديثة القائم علي تنظيم المؤسسات المتخصصة في شئون الحياة.

ويري " جورج بوردو "([31]) أن عوامل الشعور بالانتماء للأمة هي: العرق، واللغة، والدين، والذكريات المشتركة، والتساكن، وأن الأمة ترتبط بالروح أكثر مما ترتبط بالتلاحم، لأن الروح هي التي تشير إلى ديمومة الكائن الاجتماعي، بينما قال " مالرو " إن الروح هي التي تعطي فكرة الأمة، ولكن شراكة الأحلام لأبناء الأمة هي التي تصنع قوتها الشعورية.([32])

إذن، تستند تختلف مفاهيم الأمة عن المفاهيم السابقة للدولة بمفهوميها القديم والحديث، حيث تشمتل مقومات الدولة الحديثة علي :

1. وحدة الأرض
2. الشعب

---

[31] ينظر : جورج بوردو، الدولة ص 32

[32] A Malraux , Tentattion de l.Occident p 87

3. الإطار القانوني
4. المصالح المشتركة
5. عوامل الشعور بالانتماء
6. الروح الجماعية

وإذا قابلنا بين تعريف الدولة بمفهومها المتعارف عليه ومفهوم منظري جماعة الإسلام السياسي للدولة لوجدنا خلافات جوهرية وتناقضات حادة تتبلور في عدم الالتقاء بينهما على وحدة الأرض والتراب الوطني، ولا على شراكة الأفراد الذين يعيشون على هذا التراب، ولا اتفاق بينهم على دور عنصري التاريخ والتنوع الثقافي في مفهوم الدولة، بل ينظمون أنفسهم في كيان علي أساس الأخوة في الدين، والخلاصة أن أحلام أبناء الشعب الواحد ليست متشابهة والروح والمشاعر الوطنية متصارعة.

ويرى أحد الباحثين المعاصرين ([33])أن المعضلة التي واجهت فكر جماعة الإخوان المسلمين- علي سبيل المثال- كجماعة سياسية/ دينية، أنها تبنت مشروعا يدور حول مصطلح " الدولة الإسلامية " بقصد مفهوم الأمة، وظل الشعار متواترا في خطاب

[33] - ينظر : رفيق عبد السلام، الخطاب السياسي الإسلامي ومعضلة الدولة الحديثة، مقال منشور على الموقع الالكتروني لقناة الجزيرة الإخبارية .

الجماعـة وأدبياتهـا، دون أي تمحـيص وتطـوير فعلـي للـوعي الإسلامي بالدولة الحديثة ومقومات وجودها، ويطرح هذا الباحث مجموعة من تساؤلات التي تحيط بها إشكاليات منها: إن الدول تختلف اختلافا شديدا من حيث نظام الحكم وعلاقته بالمجتمع، وضوابط الشرعية وأطرها، وتركيبة الحقل السياسي ومحدداته، وأهداف الفعل السياسي في حد ذاته، وبدون توضيح هذه المحددات يصبح الحديث عن الدولة الإسلامية ضربا من اللغو.

ويضيف الباحث بأنه يتعين التفرقة بين ثلاثة نماذج للدولة سبقت تجربة الخلافة، وكان لها تأثير على الفكر الإسلامي الوسيط وهي : الدولة اليونانية التي لا يدخل الدين في نسيجها السياسي أي النموذج الغربي، والدولة الرومانية التي زاوجت بين المؤسسة الدينية والمؤسسة السياسية كنموذج ثان، والدولة الفارسية بحكمها الساساني الذي يقوم على الدولة الحارسة (للديانة الزرداشتية) والمتلازمة معه([34]) كنموذج ثالث.

والمتأمل في البنية العقائدية للإسلام يكتشف بوضوح الفصل الواضح بين ثنائية الإيمان والأطر الجماعية الضابطة للسلوك

[34] - ينظر : السيد ولد أباه، مفهوم الدولة الإسلامية ومخاطر الأيدولوجيا - مقال في جريدة الاتحاد الإماراتية 2 مارس 2009

والمتعقدات، أو بين الإيمان والعمل، وقد أكد " جمال البنا "([35]) أن " من أكبر أسباب انحطاط المسلمين أنهم نبذوا القرآن وراء ظهورهم، ووضعوا نصب أعينهم تفاسير لوثت صفاءه، وميعت نظمه، وجاءت نقيض ما أراده الخالق من قيم ومباديء، فالقرآن يؤكد الحرية في الفكر والعقيدة ويقدس العدل في العمل والسياسة " ثم يواصل " لقد أمرنا القرآن بإعمال عقولنا، والعقلانية يجب أن تظل القيمة الأولي للإسلام"([36]) ويلاحظ من ذلك التمييز الحاد بين قيم القرآن الكريم، والقيم التي تنادي بها المسلمون في العصور التالية للخلافة الرشيدة وما بعدها، والفصل بين مفهومي الأمة والدولة، حيث يتحصل تصور الدولة من كونها إطارا للعيش المشترك وتبني المصالح العامة لمكوناتها دون إضرار بالمصالح الخاصة عمدا، وليست الدولة سلطة للإكراه والقوة، أما الاعتقاد أو الانتماء الديني فيكون سلوكا فرديا وشخصيا لا يقوم على الإكراه والغصب، ولا يتوقف على أي سلطة دينية أو سياسية.

[35] الأخ الأصغر لمؤسس جماعة افخوان المسلمين، وهو مفكر مصري وقد توفي عن عمر يناهز ثلاثا وتسعين عاما في 2013م

[36] ينظر : جمال البنا، الإسلام وحرية الفكر الشروق 2008

أما رؤية الإسلام السياسي لتكوين الدولة فيقوم علي القهر والإكراه وليس التراضي وفق مقولة الماوردي التي تجمع حراسة الدين وسياسة أمور الدنيا في يد إمام الأمة فـ" الإمامة([37]) موضوعة لحراسة الدين وسياسة الدنيا " وهذا النظر يتفق مع نموذج الدولة الفارسية وامتداداتها في العصور الوسطى، وهو نموذج يرى في الدولة سلطة إكراه وقهر، ولا مندوحة عنها لحفظ الأمن الجماعي والدفاع عن الأمة وعقيدتها، وهم بذلك خالفوا صراحة حكمة المولي عز وجل في إطلاق حرية الاعتقاد كما ورد في قوله جل شأنه (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي) البقرة / 256.

فالدين في سياق الآية يعبر عن علاقة بين العبد وربه، ولا دخل للتعسف والإكراه في تلك العلاقة، فالعقل والرشادة الفردية واضحان في بناء عملية الإيمان، وإذا كان هذا فيما يخص الدين، وهي– في الأصل– علاقة مقدسة بين الخالق والمخلوق، فكيف يسوغ للبعض استخدام القهر والإكراه في إدارة شئون البشر السياسية ؟.

[37] - يقابله المرشد أو مكتب الإرشاد لدى جماعة الإخوان

لقد ظلت تلك الرؤية الأحادية المنغلقة دون تحديث أو مراجعة معمقة على مستوى الفكر الإسلامي بعد عصره الأول، ولم يلحق أي تغيير بهذا التصور في الفكر العربي سوى ذلك المفهوم الذي قدمه عبد الرحمن الكواكبي " للمواطنة "([38])، ثم استمر جمود الوعي بالدولة الحديثة وبقيم المواطنة الكاملة عند هذا الحد من الفهم حتى تلقت المجتمعات العربية صدمة الاجتياح الاستعماري الغربي وإعلان علمانية([39]) دولة الخلافة أي الدولة العثمانية، وهو ما أدى إلى انتكاسة الوعي بمفهوم الدولة الحديثة إثر ظهور أيدولوجيا الدولة الإسلامية([40]) متمثلا في فكر أبو الأعلى المودودي الذي قام على أساس ظرف موضوعي خاص رغبة في مناهضة الدولة الهندية وحماية المسلمين فيها من الفكر

---

[38] ينظر : عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ص 32 وما بعدها 178

[39] العلمانية مفهوم ملتبس في العقل العربي والأصولي منه بصورة خاصة، واتخذت فضية العلمانية عدة أشكال ومظاهر وتلبست بمصطلحات ومفاهيم باسم العقلانية تارة وباسم الديمقراطية تارة أخري، وباسم التنوير تارة ثالثة، وباسم مدنية الدولة والمجتمع في خطاب آخر، فهذا المصطلح يتم تدويره وتثويره وتطويره وقد انعكس هذا علي عدم القدرة علي وصفه وصفا دقيقا، وكثيرا ما يظن الباحث أنه بصدد عولمات متعددة لا تقاطع بينها ولا اشتراك في المفاهيم، فهناك علمانية غربية عقلية وعلمانية غربية دينية وعلمانية شرقية إلحادية وعلمانية عربية سياسية وعلمانية اقتصادية حوكمية.. والحقيقة أنجوهر قضية العولمة ينشأ من العلاقة بين ثلاث العقل والدين والمادة تعبر عن ثلاث الغيب والإنسان والطبيعة من حوله. للمزيد ينظر : فيصل حصيد، العلمانية في الفكر الديني ص 3

[40] - الأيدولوجيا بالتعبير الموجز هي الفكر الأساسي.

الهندوسي، وبمحاذاة تلك الانتكاسة برزت " إشكالية الهوية " باعتبارها الملاذ الأخير([41]) الذي تلجأ إليه الجماعات والشعوب في أوقات الأزمات الكبرى.

وأظن أن الصدمة المجتمعية الحادة التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات– في مطلع الألفية الثالثة– قد عمقت الأزمة الحضارية التي تعاني منها الأجيال الجديدة، وأرى أنها تتبدى بوضوح شديد في الهوة السحيقة التي تفصل بين تلك الأجيال الشابة الجديدة والأجيال الأكبر سنا، ويتجلى أثر ذلك في هذه الندوب والبثور والشقوق والتصدعات التي لحقت ببنية المجتمعات العربية المعاصرة المصابة بأمراض التعصب والقبيلة منذ القدم.

والغريب أنه رغم التحذيرات التي وجهت للتيار الإسلامي بعدم التسرع في البحث عن تأسيس دولة إسلامية كبرى، قبل إنضاج التجربة بنجاح في نموذج تنموى واحد أو أكثر، وبالرغم من قدم تجربة الإسلام السياسي وتعرضه– منذ نشأته– للمحن الكبرى بسبب جهل قياداته وتسرعهم في البحث عن تمكين الجماعة وافتقادهم لمقومات وأدوات الإدارة السياسية الحديثة، إلا أنهم لم

[41] - ينظر : نبيل علي ، الثقافة العربية في ظل وسائط الاتصال الحديثة ص 21

يأخذوا بالنصائح الصادقة، فتكالبوا على السلطة تكالب المسعور قبل إعادة النظر في بناء منظومة فكرية ومعرفية مستقلة وواعية بالظرف الموضوعي والتاريخي المتغير، واعتمدوا على نتف من الأفكار المعلبة والقائمة على خلل بنيوي تسربت منه خرافات وأضاليل سياسية جعلت من أدائهم السياسي في أعقاب ثورة يوليو 1952 (أزمتي عام 1954- 1956) وبعد ثورة 25 يناير أو ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي(يونيو 2013) جعلت من فترة حكمهم مأزقا تاريخيا وكارثة لحقت بالتنظيم وبالشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها، وأدت إلى توقف نموها وتقهقرها إلى ذيل القائمة، وتمكن الاستبداد من العودة بمظهر البطل المنقذ تحت ظرف الضرورة، وأدي ذلك إلى نبذ التنظيم شعبيا وكانت تلك أكبر خسارة يمنى بها هذا التيار على مر العصور في تقدير معظم الباحثين.

وفي هذا الصدد نستشهد بما قاله المفكر الكويتي عبد الله النفيسي بكل وضوح قبل وقوع الطامة الكبرى للجماعة وإزاحتهم من الحكم " *<u>ليس من مصلحة الإسلام في هذه المرحلة أن تقوم دولة للحركة الإسلامية، لأن الأخيرة تعاني من قصور سياسي</u>*

واضح، وعليها أن تتجاوزه قبل التجسيد السياسي في شكل دولة"[42]

لقد تنبه النفيسي وغيره من المفكرين المعاصرين إلى حجم المشكلة التي تعاني منها حركات الإسلام السياسي منذ وقت طويل، فقد كانت وما زالت تعاني من قصور سياسي كبير خصوصا في مفاهيم بناء الدولة الحديثة، ووسائل الإدارة العصرية، وتتنبأ هؤلاء بأن حركات الإسلام السياسي لن تنجح في تجسيد رؤيتها السياسية للدولة قبل أن تصلح هذا االبناء الفكري المشوه الذي كانت ثمرته– في كل مرة– الصدام الدامي مع النظم السياسية (الملكي والجمهوري) التي تعاملت معها بشكل حاسم وحاد.

إذن فالخلط الذي تسرب في بناء الصورة الذهنية لأنصار الدولة فكرة الإسلامية، وهو ما ساهم بصورة رئيسية في الالتباس القائم بين مفهوم الدولة في العقيدة الإسلامية ودولة الخلافة الراشدة ومفهوم الأمة، فمفهوم الدولة في الدين الإسلامي مغاير تماما

[42] - عبد الله النفيسي ، في محاورات النهضة والحداثة بحث في كتاب علي العميم العلمانية والممانعة الإسلامية) ص 31

لرؤية منظري الإسلام السياسي، ومن أطلق عليهم " الإسلاميون الجدد "([43]).

إن المبادي التي يدعو إليها الإسلام– كم يري الكواكبي– تؤدي إلى دولة المجتمع التي تقوم على أسس الحرية والعدالة والمساواة سياسيا، ودولة الخدمات والضمانات الاجتماعية لمواطنيها من أجل تحقيق مجتمع الرفاه، وأهم مقومات تلك الدولة سيادة القانون([44]). وهذا المفهوم نفسه هو مفهوم الدولة المدنية الحديثة أو " دولة المجتمع ".

ومن المؤكد أن مفهوم الدولة الدينية أو " الثيوقراطية " لا يوجد إلا في عقول أصحابه كوهم مستقر في بعض صفحات التاريخ التي طويت للأبد منذ العصور الوسطى، أما دولة الخلافة فهي نظام حكم ينسب إلى الخلفاء الراشدين دون تمييز بين الخلفاء، وعادة ما يخلط فريق من دعاة دولة الخلافة بين هذه الحقبة وحقب الحكم التالية، وهذه النظرة– الصورة الذهنية الوردية– تتمدد في عقول شريحة لا يستهان بها من مؤيدي الإسلام السياسي (إخوان وسلفيين) لتشمل الدولة الأموية والدولة

[43] - ينظر " ريموند وليام بيكر، إسلام بلا خوف ص 113 وما بعدها

[44] - ينظر : عبد الرحمن الكواكبي ، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ص 73

العباسية وما بعدهما، بحيث تصدق على كل من نصب نفسه خليفة للمسلمين، بما في ذلك دولة الخلافة العثمانية (الفاسدة المستبدة) عند غيرهم.

وتحاول بعض جماعات الإسلام السياسي استنساخ الخلافة الإسلامية في العصر الحديث، بالرغم من وجود مفارقات كبيرة تتلخص في :

1- اختلاف شخصيات الخلفاء الراشدين كليا وجزئيا عن شخصيات حكام الدول والإمارات العربية اليوم.

2- الفروق الكبيرة بين البيئات المعاصرة والبيئات العربية في الحواضر الإسلامية في عصر الخلافة.

3- ثورة التكنولوجيا والمعلومات التي حولت العالم بقاراته وحدوده وتضاريسه المتنوعة إلى كرة ملساء متناهية الصغر وبلا حدود تقريبا.

4- تباين مراحل الخلافة ذاتها بين خلافة أبو بكر لين الجانب واسع الصدر عن عمر رضي الله عنهما في شدته وحسمه، وخلافة عثمان بن عفان ثم علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وكل ذلك يختلف تماما عن سمات الدولة الأموية والدولة العباسية.

هذا بالإضافة إلى التباس خلافة الخلفاء الراشدين بما يسمى بالخلافة العثمانية التي رسخت الظلم والاستبداد والقهر ونشرت الجهل والتخلف في ربوع الدول الإسلامية المحتلة قياسا على الاستثناءات المحدودة التي لا نعثر لها على أثر إيجابي ملموس سوى في الفترة القصيرة لخامس الخلفاء الراشدين (عمر بن عبد العزيز) في عصر الدولة الأموية.

إن جماعات الإسلام السياسي([45]) لم تعرف غير مفهوم الخلافة التقليدي والمطاط، ولم ترق عقول معظم منظريه إلى استيعاب قضية استخلاف الله للإنسان في الأرض على حقيقتها، وهي قضية تقوم– في الأساس– على الإفادة من الماضي في تطوير المستقبل وليس في إعادة تدويره وانتاجه مستقبلا، ولا في إسباغ القدسية علي ممارسات البشر.

وفي التعريف المبسط للدولة في العلوم السياسية يقال : أنها محصلة إرادة موحدة لجماعات وأفراد يعيشون على أرض واحدة، ويخضعون لسلطة عامة منحوها السيادة عليهم، وتنازلوا لها بإرادتهم الحرة عن جزء من حرياتهم، حيث تخضع الدولة لسلطة

[45] مصطلح يثير كثيرا من الشكوك ؛ لأنه يوحي بتسييس الدين، وما جره هذا المصطلح على المنطقة العربية من ويلات.

مركزيـة واحـدة، تمـارس الوظـائف السياسـية والتشـريعية والأمنيـة والقضـائية والاقتصـادية، وقـد تعتمـد علـى نظـام مركـزي أو لا مركزي في هيكلها الإداري ووحداتها المحلية.

ويـذهب بعـض مفكـري الغـرب([46]) إلـى أن غيـاب الاسـتقرار فـي كثيـر مـن البلـدان الناميـة يعـود إلـى العجـز عـن تحديـد مفهـوم الدولـة، والأسـس والأنمـاط المعياريـة التـي تحكـم المجتمـع، إذ لا يـزال الصـراع مسـتمرا لتحديـد الأسـس التنفيذيـة والأخلاقيـة لهـا، وذهب فريق آخر إلى أن انبعاث الدولة في العالم الثالث انطلق مـن مفهـوم قـانوني لـه شـرعية دوليـة رغـم افتقـاده للعوامـل الاقتصـادية والاجتماعيـة والتنظيميـة التـي تعـد البنيـة الحقيقيـة والواقعيـة لبنـاء الدولـة، وكـأن الترتيبـات التـي قامـت علـى عكـس البنيـة الهرميـة فـي تأسـيس الدولـة المدنيـة الغربيـة تعـد أحـد أهـم الأسباب التي ساعدت علي خلخلة بنية الدولة العربية ومثيلاتها، حيث لم تكن ولادة الدولة العربية الحديثة ولادة طبيعية بل كانت ولادة قيصرية لمولود لم يكتمل نمو أعضائه بشكل طبيعي.

وقـد تنبـأ " أوليفيـه روا " فـي كتابـه " عولمـة الإسـلام " بفشـل الإسلام [السياسي] بعد استفحال ظاهرة تنظيم القاعدة وزعيمها

[46] - ينظر : ممدوح الشيخ، السلفيون من الظل إلى قلب المشهدأخبار اليوم 13- 14

أسامة بن لادن، وذهب إلى أن فكرة الدولة الإسلامية التي طرحها المسلمون الأصوليون في الدول الإسلامية والتي تقر بأن في الإسلام أيديولوجيا سياسية قادرة على بناء مجتمع إسلامي انطلاقا من الدولة هي فكرة متناقضة ويستحيل تنفيذها عند " أوليفيه روا " وغيره؛ لأن مفهوم الدولة يمنح للسياسة الأولوية في شكل من أشكال الدنيوية الزمنية، بينما ترى هذه الجماعات المنحرفة فكريا أن في العولمة فرصة لإعادة بناء الأمة (مجموعة المؤمنين العالمية) فيستحيل ضعفها إلى استراتيجية([47]) وضعفها- من ثم- إلى قوة.

ويتلخص موقف " رضوان السيد "([48]) الحائر من الظاهرة الإسلامية في ثلاث نتائج توصل إليها بعد تمرين طويل ومعايشة لأقطابهم الفكرية وهي :

الأولى : أن هذه الحركات هي حركات هوية، وحركات إحيائية، ذات طابع أخلاقي، وأنها سيست تحت ضغط أمرين هما، الأول

---

[47] - ينظر : أوليفيه روا ، عولمة الإسلام ص 7 - 17

[48] - من مواليد 1949 بلبنان، وحاصل على الإجازة العالية من كلية أصول الدين- جامعة الأزهر بالقاهرة، والدكتوراة في الفلسفة من جامعة توبنجن- بألمانيا الاتحاية، ويعمل أستاذا للدراسات الإسلامية بالجامعة اللبنانية منذ عام 1970، للمزيد: ينظر علي العميم، العلمانية والممانعة الإسلامية ص 161-162

تفاقم أزمة النخبة وانتقالها إلى أزمة مجتمعية، والأخرى أنها سيست كذلك تحت وطأة الصدام مع السلطة.

الثانية: إن الإسلاميين في حقبة ما قبل ثمانينات القرن العشرين، لم يقدموا فكرا متماسكا وبناءا، بل قدموا شذرات فكرية بعضها إيجابي ومعظمها فكر إقصائي وعنصري هدام، وكانت رؤاهم حربا على الثقافة والظروف السياسية القائمة دون دراسة سياسية وثقافية وبحث في النظم الإدارية الحديثة.

الثالثة : أنهم بدأوا في طرح فكر توليفي (أو تلفيقي) في بداية الثمانينات، ولكن هذا الفكر لم يكن فكرا راقيا، وكانت برامجهم السياسية والاقتصادية ليست أحسن حالا من برامج النظم السياسية العربية التي عارضوها ردحا من الزمن.

صحيح، لقد كشفت الممارسة العملية لتلك الجماعات أنها جماعات هوية ضيقة ترتدي مسوح الإحياء، ولكن طابعها الأخلاقي انهار انهيارا تاما عند اصطدامهم مع الدولة البيروقراطية بتعقيداتها وتشابك مؤسساتها، وفقدوا مصداقية شعاراتهم مع أدائهم السياسي والاقتصادي، ولكني أرى- من وجهة نظري- أنهم لم يسيسوا تحت ضغط الصدام مع السلطة، بل كانت السلطة والسياسة تجرى في عروقهم تحت غطاء سميك

من التدين الصوري والتنطع الذي مالبث أن أميط عنه اللثام مؤخرا عندما تصدروا قمة السلطة سواء في السودان والأردن أو مصر وتونس، وإن كانت الحالة التونسية أخف وطأة من مثيلاتها لارتفاع مستوى التعليم والوعي العام بين أبناء الشعب التونسي بصفة عامة وبين التيار الإسلامي بشكل خاص.

وتشير الدراسات المعاصرة إلى أن الدولة المدنية الحديثة([49]) أو دولة المواطنة تمتلك أهم آليات حماية التماسك الاجتماعي الذي يحتوي علي ثلاثة عناصر هي ([50]):

1. الدولة : باعتبارها المسئولة عن مؤسسات الضبط الاجتماعي، واستقرار المجتمع.
2. حق المواطنة : لكونه يؤسس لحالة التجانس على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات.
3. الدين : باعتباره حامل القيم والمباديء الرمزية الدينية التي تعلو وتتفوق على الرموز الأخري الأدنى منها.

ويبدو لي أن حماية التماسك الاجتماعي لا يمكن تحقيقه بدون استخدام الدولة لكافة أدواتها الثقافية بما في ذلك الدين بمفهومه

---

[49] لمزيد من التفصيل حول مفهوم الدولة المدنية الحديثة والدولة العلمانية ينظر : أنور مغيث، في الدولة المدنية ص 118

[50] - ينظر B.S.Turner, Religion and Social Theory Op.Cit .p 48

المطلق كمكون محوري مؤسس في منظومة الثقافة، إلى جانب تحقيق العدالة والمساوة وتفعيل دولة القانون.

هل نحن أمام مشهد ينبيء بتحقيق أمل الأجيال الجديدة في مجتمع فتي وناهض تسوده قيم العدل بعد ثورتين (أو هبتين كبيرتين وفق تعبير البعض) متتاليتين 25 يناير و30 يونيو ؟ أم نحن أمام موجة جديدة من الالتفاف علي رغبة الشعب المصري في حياة كريمة وتأسيس استبداد دولة الفرد من جديد ؟ وهل يمكن تحقيق ذلك الأمل دون ثورة ثقافية بالمعني الدقيق ؟ وهل لدي الطبقة الحاكمة الرغبة والإرادة لتحقيق ما وعدت به من تحقيق العدل واستقلال القرار السياسي أم أن الحيلة أو الخداع الاستراتيجي سيكونان هما المسكن الموضعي لأوجاع الأمل الذي طال انتظاره علي عتبات المستقبل خاصة عند الأجيال الشبابية ؟

إن الحديث عن الثقافة وأثرها في عملية تحديث الشعوب ونهضتها حديث ذو شجون([51])، مرت به دول أوربية وآسيوية، وأمريكية جنوبية، وأقرب مثال لذلك التجربة التي خاضتها الصين بنجاح باهر أدى إلى إيقاظ المارد الأصفر من ثباته العميق،

[51] موضوع كتاب جديد تم إنجازه هذا العام 2017 وهو قيد النشر

وتحوله إلى قوة اقتصادية هائلة، فالنهضة التي حققها الشعب الصيني كان في القلب منها " الثورة الثقافية" التي دارت معركتها في ظل سياسة توفير فرص التعليم على قدم المساواة مع فرص العمل([52]).

وهل يمكن لدول لا تستخدم سوى العصا الأمنية في مقاومة الفكر المنحرف أن تفتح كوة في جدار التصحر العقلي باستخدام الجرافة الأمنية الغليظة ؟، وكيف يتحقق ذلك في دول تتبع نظمها سياسات طائفية وفئوية وتحول التعليم إلى سلع لا يتمكن من حياوتها إلا الفئات القادرة علي دفع الثمن .

أما آن للدول وأشباه الدول التي انتهي عمرها الافتراضي فكريا أن تتيح الفرصة للأدوات الناعمة مثل : الاقتصاد، والسياسة، والثقافة، والعلم للجميع، كي تساهم بالقسط الأوفر في اختراق مغاليق العقل البشري بطرق آمنة لحماية نسيج المجتمعات من التمزق ومحاصرة آثار ظواهر التطرف والإرهاب والعولمة وتكون سدا حصينا أمام أعاصير الفتن التي تحيط بتلك الدول الهشة من جميع الاتجاهات !!!

[52] - ينظر: نبيل علي مجموعة من الباحثين، الثقافة العربية في ظل وسائط الاتصال الحديثة، ص 21

تقتضي الاستراتيجية الإقليمية والعالمية تحطيم مؤسسات الدولة، وتفكيك النسيج الاجتماعي إن لزم الأمر في البلدان القادرة احتمالا على تهديد استقرار انفراد أمريكا بالهيمنة على الكوكب مع مشاركة حلفائها المرؤسين (أوروبا واليابان) في الاستفادة من ثمرات الهيمنة " [سمير أمين– مستقبل ثورة مصر ص 50]

الفصل الثاني
ثنائية العولمة والهيمنة

obeikandl.com